# طربيه: الاستقرار السياسي مهم لتنشيط الاقتصاد والنمو

**نظرا الى الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد، يؤكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني د. جوزف طربيه، أهمية الاستقرار السياسي لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو،** من دون ان يغفل الاشارة الى الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي بالتعاون مع مصرف لبنان لتنسيق الآليات المناسبة لضخ التمويل المطلوب للقطاع الخاص، مع تشديد على ضرورة اعتماد خطة استثنائية للخروج من تداعيات الأزمات السابقة ووضع مؤسسات هذا القطاع على مسار النمو المستدام.

**ويرى طربيه ان أمام العهد الجديد مهمات أساسية لتسهيل استعادة النمو وتعزيز مناعة القطاعات وفي مقدمها القطاع المصرفي،** علما ان المصارف ساهمت، كما جمعيتها، في دعم التدابير التي اتخذتها السلطات النقدية في هذا الاطار.

وكنا في الأزمات وتداعياتها في حال استنفار مع حاكمية مصرف لبنان لتنسيق التحرك تجنبا لأي خضات في السوق المالية والمحافظة على قواعد العمل وخصوصا ما يتعلق بحرية الصرف والتحويل واستجابة لمقتضيات الهندسات المالية التي يقررها مصرف لبنان محافظة على الاستقرار النقدي.

**ويشدد طربيه في هذا المجال على عدة أمور:**

* **حرص المصارف على توفير التمويل الضروري للأنشطة الاقتصادية وبأفضل الشروط التي تسمح بها معطيات البلد** والسوق، ومواكبة عملائنا في لبنان والخارج.

أما لجهة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص **فهي تزيد على ٨٥% من الناتج المحلي، وهي** نسبة قريبة من تلك السائدة **في الكثير من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي الممول الرئيس للاقتصاد.**

*** أهمية استثمار المخصصات المالية والتمويلية الناتجة من باريس ـ ٣. ويعمل المصرف المركزي وجمعية المصارف لتنسيق الآليات المناسبة لضخ التمويل المطلوب الذي ينتج بدوره آلية مناسبة لمعالجة جزء كبير من الديون الصعبة.**

**ثمة اجماع مصرفي ومالي لاعتماد خطة استثنائية تشترك فيها الدولة والمركزي مع المصارف وبالتعاون مع مؤسسات تمويل عربية ودولية لضمان اخراج القطاع الخاص من تداعيات الأزمات واعادة مؤسساته الى مسار النمو المستدام.**

* **مسؤولية الدولة في هذا المجال بأن تضع برنامج متكامل لتحصين القطاع المالي والنقدي** حيال استمرار ظروف **اقتصادية** داخلية وخارجية صعبة مستمرة من جهة، وبغية توفير بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص عمل على المديين المتوسط والبعيد، ما يساهم في احداث تحول في المسار الاقتصادي العام، **سواء** لناحية تعميق ثقة المستثمرين وتطويرها أو لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو ـ اقتصادية القائمة...

**اننا في زمن توزع الأعباء، يقول طربيه، والمهم ان تجري العملية بعدالة وبحماية للأنشطة والفئات الأكثر انكشافا في اقتصادنا،** ويعادل التوافق الوطني في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي التوافق المطلوب في المجال السياسي ـ الأمني، بل ان النجاح في الثاني غير ممكن دون اطلاق جدي للأول، فكلاهما من المقومات الأساسية لأي دولة تستحق هذه التسمية...

وفي موضوع الدين العام والقطاع الخاص، **يرى طربيه ان تركز جهود الحكومة على كسر حلقة الدين العام وخدمته** المفرغة التي تنذر بتداعيات مؤلمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ان **الهدف الأساس للدعم الذي تقدمه المصارف يتمثل بمعاونة الدولة في معالجة المديونية ما ينعكس مباشرة على التصنيف السيادي** المرشح للارتفاع، اذا تمت ملاقاة الدعم الخارجي باستقرار سياسي داخلي يفتح الطريق أمام قيام الدولة وخصوصا الحكومة بالدور المركزي في اعادة تنشيط الاقتصاد وحفز النمو واستعادة الثقة كعوامل مؤثرة في التصنيف السيادي. فالمصارف هي الممول الرئيس للدولة، وأي تحسن يطرأ على تصنيف الديون الحكومية من شأنه تخفيف الأعباء التي تتحملها المصارف لجهة المخصصات المقابلة وخصوصا مع بدء تطبيق بازل ـ ٢.

ويلفت طربيه الى ان المصارف التي التزمت تمويل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين، وفقا للاعتبارات الآتية: الحرص على أموال المودعين وادارتها وفق أقصى التدابير الاحترازية ــ التعامل بايجابية مع توفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد ــ ضرورة احترام الدولة التزاماتها حيال اصداراتها السابقة في أسواق دولية بادارة مؤسسات دولية وفق شروط وآجال محددة ــ احترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصارف وسيولتها، ولا سيما بالعملات الأجنبية وفي ضوء تقويم مخاطر البلد السيادية من مؤسسات التصنيف الدولية...